الترانسفير في الفكر الصهيوني بين 1987- 2007

د. وليد المدلل

أ. كمال حمدان

تتناول هذه الورقة مفهوم الترانسفير في الفكر الصهيوني على المستوى الرسمي وغير الرسمي في الفترة الواقعة بين انتفاضتين وخاصة ما بين 1978-2007.
كما تعرض لأهم المشاريع والبرامج الإسرائيلية التي طرحت حول الإبعاد و"الترانسفير"[1] وخاصة تلك التي وردت في مؤتمرات هرتسيليا، كما ستتناول الورقة "الترانسفير" في أجندات وبرامج الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة خلال الفترة الموضحة.
وسوف تسعى الورقة للاجابة عن السؤال الرئيس والمتمثل بـ ما مفهوم ومدلول مصطلح "الترانسفير" والإبعاد في الفكر الصهيوني وما هي الخطط التي وضعت لتنفيذ ذلك على المستوى الرسمي وغير الرسمي.

مشاريع "الترانسفير" في الفكر الصهيوني:

إن المتتبع للأدبيات الصهيونية والإسرائيلية، سيجد عدد لا يحصي من التصريحات المباشرة وغير المباشرة لزعماء ومسؤولين إسرائيليين، تضمنت الدعوة إلى ترسيخ أغلبية يهودية في فلسطين عبر وسائل شتي، على اعتبار أن هناك علاقة وطيدة بين حجم السكان اليهود في فلسطين وبين إدعاءاتهم فيها، وهو ما يجعل التفوق العددي والنوعي لليهود في فلسطين مسألة استراتيجية، شهدت الكثير من إهتمام المسؤلين ومراكز صنع القرار في إسرائيل.

ولقد اعتمدت السلطات الإسرائيلية لتحقيق ذلك الهدف المعلن وسائل وأساليب مباشرة وغير مباشرة، أما الأولى فاعتمدت على التهجير والإبعاد القسري المباشر ، في حين أن الوسيلة الثانية غير المباشرة تمثلت في إيجاد مجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الصعبة التي تضطر السكان للهجرة

[1] ترانسفير (Transfer) تعني بالانجليزية: "نقل"، وهو المعنى الملطف لكلمة "ترحيل أو تهجير"، ويحرص المسؤولون الإسرائيليون على استخدام مصطلح "ترانسفير" بدلا من تهجير أو إبعاد لما للثانية من مضامين مستفزة وعدوانية، تثير الرأي العام ضدها.

إلى الخارج والنزوح عن المدن والقرى، وبينما قد تبدو هذه الهجرة هجرة اختيارية مؤقتة، يقوم بها السكان لتحسين مستويات حياتهم المعيشية، لكنها في الحقيقة هجرة قسرية، تتم بسبب الظروف الصعبة والمؤلمة التي يعانيها السكان. وغالباً ما يتحول هذا النوع من الهجرة إلى هجرة دائمة، بسبب عدم زوال أسبابها.

التهجير في خطط ومقترحات رسمية وغير رسمية:

شهدت فترة الدراسة العديد من التحولات في المنطقة كتفجر انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني في عام 1987، وحدوث حربي الخليج الأولى والثانية، وتفكك الاتحاد السوفيتي، وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في المنطقة، كل ذلك جرأ العديد من الإسرائيليين لاستعجال تحقيق أهدافهم في فرض السيطرة الكاملة على الأراضي الفلسطينية، ومن ثم فقد عبروا بحرية عن رغبتهم في عدم رؤية الفلسطينيين، أو عن تطلعهم إلى وجود أقل عدد منهم على أقل قطعة ممكنة من الأرض.

فقد أكد مردخاي نيسان من الجامعة العبرية عن تأييده لـ "الترانسفير"، وعبر عن تأييده لترحيل العرب قائلاً: "إن فكرة ترحيل العرب عن أرض إسرائيل لم تسقط من جدول الأعمال القومي في إسرائيل" (مصالحة،2001)، وقد علل نيسان تأييده للترانسفير لأسباب كثيرة رآها جوهرية وهامة، فزعم أن:

"إفراغ البلد من العرب سيزيل مشكلة الأمن الداخلي"، و"سيفقد العرب شرعية المطالبة بأرض إسرائيل"، و"ستكون أرض إسرائيل حصرية للشعب اليهودي"، و "سيُساهم الحقل الأمني والسياسي والثقافي في تقوية إسرائيل". (مصالحة،2001).

وقد اعتقد نيسان أنه يجب استغلال حرب الخليج لطرد الفلسطينيين الذين اعتبرهم أعداء، ودعا لإعادة رسم خريطة المنطقة، واقترح زاعما بأن عرب "يهودا والسامرة" رهائن، وهذا شعب معاد وعنيف وطابور خامس في بلدنا، إنهم يتماهون كُلياً مع صدام حسين،...، في مقابل كل صاروخ عراقي يجب أن تُخرج إسرائيل من البلد فوراً 1000عربي أو أكثر" (مصالحة،2001).

أما البروفيسور بول أيدلبرغ من جامعة بار ايلان فقد أوجز الخطوات الواجب اتخاذها للضغط على الحكومة الإسرائيلية لطرد الفلسطينيين، وزعم أن القادة لا يمتلكون الشجاعة لطردهم ودعا إلى:

- سحب الجنسية الإسرائيلية من كل "غير يهودي" يقوم بأعمال "تخريب" ضد الدولة،
- منع العرب من التصويت للكنيست،
- مطالبة العرب بالخدمة القومية لثلاثة أعوام، والرافضون منهم سيطلب منهم مغادرة البلد، خصوصا إذا كُوفئوا بتعويضات عن ممتلكاتهم التي سيتركونها،
- الدعوة إلى إبطال التعويضات (المخصصات) العائلية للعائلات الكبيرة،
- تقليص تدريجي للعمال العرب من الأراضي المحتلة،
- وضع قيود على الأموال المتدفقة من عمان والولايات المتحدة،
- وضع حد لخدمات المنظمات الأجنبية وأنشطتها،

- إغلاق الجامعات العربية.
- واستخدام الصحف العربية في الترويج للعمل في بلاد أخرى (مصالحة، 2001).

بينما تقدم الأستاذان الجامعيان الشهيران أرنون سوفير، وسرجيو ديلا- فرغولا باقتراح صيغة مخففة وملطفة للترانسفير، ومغلفة بإسلوب علمي أكاديمي لتبادل السكان، ويقضي هذا الاقتراح بأنه" مقابل كل المستوطنات اليهودية المكتظة في المناطق الفلسطينية المحتلة، تنقل إسرائيل لمنطقة الدولة الفلسطينية - حال قيامها - تجمعات مدن وقرى عربية في المثلث" (كيمرلينغ، 2006)، وذكر الأستاذان أن هذه الخطة توفر حلاً لمشكلتين عويصتين، فهي تبقي كتل المستوطنات تحت سيطرة إسرائيل، وكذلك فهي لا تحتاج عملية إخلاء قاسية للمستوطنين الذين يعارضون الإخلاء، وهي كذلك تقلص بنسبة ملموسة عدد الفلسطينيين، دون أن يتطلب الأمر تنفيذ عمليات طرد أو اقتلاع، وذلك من خلال إقصاء السكان العرب من داخل حدود إسرائيل، و" يجري الترويج لهذه الخطة وسط قيام أصحابها بنشر توقعات سكانية مفزعة تزعم أن إسرائيل ضمن حدود الخط الأخضر، ستفقد الأغلبية اليهودية في غضون عشرين إلى ثلاثين عاماً" (كيمرلينغ، 2006).

ويبدو أن هذه الخطة تم تبنيها شفهياً من قبل عدد من السياسيين الإسرائيليين، لاسيما أن شارون كان معجباً بأفكار فرغولا، وهذا الأمر لم يَرُق للفلسطينيين المتواجدين في أماكن التجمعات المستهدفة بهذا المشروع، مثل أم الفحم ووادي عارة، ورفضوا هذه المقترحات لاعتبارها نوعاً من الترحيل، وممارسة للفكرة الصهيونية الطامعة بالأرض الخالية من العرب، علاوة على أنها تمس بمكانتهم وشرعية مواطنتهم، وهي تفصلهم عن باقي أرضهم، وتقطع الأواصر الاجتماعية مع ذويهم في باقي مناطق الداخل، و"كان استطلاع أجري في نيسان 2002 بين سكان مدينة " أم الفحم" أظهر أن 9% فقط من المستطلعين يوافقون على فكرة تبادل الأراضي والسكان" (كيمرلينغ، 2006).
واقترحت اليمينية جيئولا كوهين بتاريخ 28 ابريل 1989 فكرة الترانسفير باعتبارها حلاً لمواجهة الانتفاضة، فقالت:" ثمة خطأ قد وقع في 1967عندما لم تستغل حكومة إسرائيل حرب الإبادة التي شنته علينا الدول العربية، لكي تنقل إلى الضفة الشرقية عشرات ومئات الآلاف من سكان الضفة الغربية، الأمر الذي عرفنا كيف نقوم به، ولكن بالقدر الضئيل جدا وبتردد أكثر من اللازم خلال حرب الاستقلال" (محجوب، 1990).

ونستطيع أن نقتطف هنا اعترافاً صريحاً بعمليات تهجير وطرد للفلسطينيين، وظهور الرغبة الجامحة في طرد البقية الباقية من الفلسطينيين، للوصول للهدف الصهيوني الذي حدده أيضاً ارئيل شارون بقوله: أنه تعلم من والده أن جميع الحقوق في البلاد لجميع المواطنين، وكل الحقوق على البلاد كلها حقوق يهودية" (سلطاني،2003).

وبعد إضراب العرب في إسرائيل ليوم واحد في 21 ديسمبر 1987 تضامناً مع فلسطينيي الأراضي المحتلة، قال وزير العلوم يوفال نئمان أمام حزب هتحيا " إن تضامنهم مع الانتفاضة يمكن أن يؤدّي إلى ترحيلهم من إسرائيل، وحذر من أن استمرار الانتفاضة يمكن أن ينجم عنه أيضا طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة" (مصالحة،1997). بينما أكد شلومو غازيت رئيس المخابرات العسكرية السابق في صحيفة هآرتس بتاريخ 2 مارس 1988 بأن: "إن فكرة الترانسفير أو نقل العرب الفلسطينيين إلى خارج أرض إسرائيل بإرادتهم، ليست فكرة جديدة ولا تؤيدها جماعات هامشية في إسرائيل، إن الاستفتاءات العامة واستطلاعات الرأي تظهر أن الكثير من الإسرائيليين يؤيدون هذه الفكرة ويؤمنون بها" (محجوب،1990)، وأرجع غازيت زيادة التأييد والحماس الصهيوني لفكرة الترانسفير إلى أمرين مهمين لهما تأثير على الرأي العام والشخصيات السياسية أيضاً:

"الأمر الأول هو البروز الواضح لخطر المشكلة الديمغرافية العربية"، بينما ""يكمن الثاني في صحوة مواطني الأراضي المحتلة وانتفاضتهم، والقضاء على وهم إمكانية التعايش تحت ظل الحكم الأجنبي" (محجوب، 1990).

أضحت فكرة الترانسفير قابلة للتنفيذ في ظل العجز الصهيوني عن كبح الانتفاضة الأولى، و"أزمة السياسة الإسرائيلية التي زادتها الانتفاضة حدة، وسوغت النقاش السياسي في شأن مزايا إبعاد الفلسطينيين جماعيا وبالقوة تخلصاً من معارضتهم المستشرية للحكم الإسرائيلي، وحولت هذا النقاش إلى مسألة كيفيات نقل وحتمية تاريخية" (أرنسون،1990). وفي هذا السياق زعم موشيه أرنس وزير الأمن السابق "إن الإبعاد إجراء ناجح ورادع، وان إسرائيل لجأت إلى استخدامه من أجل مواجهة ظاهرة تزايد التطرف القومي والديني في المنطقة" (المدني، ر.، أبو صالح، ز.،1991).

أما دونا آزرت وهي محامية يهودية أمريكية من أصل روسي، وناشطة في تهجير اليهود الروس لإسرائيل، اقترحت في العام 1997 " خطة تنظيف عرقي جديدة، بحيث تعيد ترحيل اللاجئين إلى منافي نهائية، لا تؤثر سلباً على أمن إسرائيل، ولا على مشاريع هجرة جديدة لليهود إليها، ونشرت هذه الخطة

التي تنتهك القانون الدولي في كتاب أصدره مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية" (أبوستة، 2007)، ولم تلقَ هذه الخطة إحتجاجات كافية إلا من بعض الباحثين الفلسطينيين.

تزايدت الدعوات الصهيونية لطرد الفلسطينيين بعد انتفاضة الأقصى، فهذا ايفي ايتام رئيس المفدال يهدد بإمكانية استخدام طريقة الحرب والترانسفير، واعتبر ايتام فلسطينيي الداخل خطراً وجودياً على إسرائيل، ويجب البحث عن حل، فقال:"عرب إسرائيل هم القنبلة الموقوتة الموجودة تحت النظام الديمقراطي،...، واعتقد أنهم يتحولون لطابور خامس". (سلطاني، 2003).
ومن التصريحات العنصرية ما قاله موشيه فيجلين من الليكود:" لا تستطيع تعليم القردة أن تتكلم، ولا يمكنك تعليم العرب أن يصبحوا ديمقراطيين، نحن نتعامل مع أمة من اللصوص وقطاع الطرق،.... فالعربي يحطم كل ما تلمسه يداه" (سلطاني،2004). ومثل هذه الروح العنصرية سرت في آخرين وأصبحت مجالا للتنافس، وخاصة في تحذير العرب والتلويح بعصا الطرد، قال ميخائيل ايتان في5/15/ 2002: أمامكم خياران يا أعضاء الكنيست العرب، إذا كنتم تحافظون على ولائكم للدولة فلا مجال للخوف...أما إذا كنتم خونة وتريدون دعم الدول المعادية... ستؤدون إلى حصول الترانسفير وسيحصل ذلك، والى سفك الدماء، وسيحصل ذلك" (سلطاني،2003).

ذلك التهديد السافر أيضا نقرأه في تهديد أحد أعضاء الليكود وهو إسرائيل كاتس لأعضاء الكنيست العرب، في قوله: "من لا يحترم قواعدنا، ومن لا يحترم كون دولة إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية تعارض الإرهاب والعنصرية، فليخرج من هنا، الباب مفتوح، من يؤيد الإرهاب ويريد أن يصبح عضوا في البرلمان فليذهب إلى غزة والى رام الله ودمشق وبيروت" (سلطاني،2003).

لم تقف الأمور عند توجيه التصريحات العنصرية بالطرد والإبعاد، بل تعداه إلى تقديم مشاريع دعت لذلك، مثال ذلك ما قام به النائب ارييه الداد " بتاريخ 8 نوفمبر 2004 حين تقدم بمشروع قانون للكنيست يدعو لطرد الفلسطينيين وسماه "مشروع النفس بالنفس"، وينص على أنه في حال اتخاذ قرار لإخلاء مستوطنة يهودية، يجري بموازاة ذلك إخلاء تجمع سكني عربي داخل دولة إسرائيل فيه عدد مشابه من السكان، ويحدد في مرسوم، وينقل سكانه إلى المناطق المحتلة" (سلطاني، 2004). وحين سُئل عضو الكنيست اليميني أوري أرئيل في 19 ديسمبر 2004 عن المكان الذي ينوي ترحيل السكان العرب إليه فأجاب: "إلى رهط أو إلى نابلس،...، سأعطيك نصيحة جيدة من الممكن أن يكون ذلك في منطقة الهند

هناك مكان خال الآن" (سلطاني، 2004). وقد جاء قوله بعد زلزال تسونامي الذي قُتل فيه الكثيرون في الهند وغيرها.

وفي ذات السياق تقدم اليميني ميخائيل كلاينر في العام 2003 بمشروع قانون للكنيست يدعو إلى تشجيع الهجرة إلى الدول العربية، ومنح هبة مالية شرط التنازل عن الجنسية ورخص الإقامة الثابتة، وجاء في تعليل مشروع القانون أن كثيراً من المواطنين والسكان معنيين بالهجرة إلى الدول العربية على خلفية قومية أو دينية أو ثقافية أو غير ذلك، دولة إسرائيل معنية بتشجيع مغادرة العناصر التي لا تتماثل مع طابع الدولة اليهودية، والتي تريد الهجرة منها (سلطاني، 2003)، وعقب عليه عضو الكنيست طلب الصانع " بأنه مشروع عنصري ويحاول تقويض الأركان الديمقراطية للدولة" (سلطاني، 2003).
وقد شرح كلاينر دوافع تقديم مشروع القانون الحقيقية لموقع "كهانا تصاداق" (كهانا كان محقاً)" بأنه لتشجيع هجرة العرب للدول العربية، وأن المشكلة ليست فقط في ثلاثة مليون فلسطيني في "يهودا والسامرة" وغزة، بل في 1.2 مليون عربي فلسطيني يسكنون في إسرائيل، وانه لا فرق بين من يسكن في يافا عن آخر يسكن في غزة" (سلطاني، 2003).
أما الوزير السابق أفيغدور ليبرمان حامل لواء الترانسفير في إسرائيل، فقد عرض في أيلول2001 على رئيس الحكومة أرئيل شارون خطة سياسة سميت خطة ليبرمان ذات الإثني عشر بندا، أكد فيها على أن هدف الصهيونية هو إيجاد دولة ذات قومية واحدة هي اليهودية، معتبرا وجود أقلية كبيرة فيها يتناقض مع هدف بإيجاد الدولة اليهودية النقية، واقترح القيام بعملية تبادل سكاني في إطار التسوية السياسية، وذلك عن طريق نقل جزء من مواطني إسرائيل الفلسطينيين العرب إلى السلطة الفلسطينية، مقابل نقل مستوطنين من المستوطنات المنعزلة التي سيتم تفكيكها لإسرائيل، ومطالبة المواطنين العرب إعلان الولاء خطياً لدولة إسرائيل، بما في ذلك التجند للخدمة في الجيش، ومن لا يوافق على إعلان الولاء يتم نقله مباشرة إلى السلطة الفلسطينية (سلطاني،2003).

وتقدم أفيغدور ليبرمان في 2004 بخطة جديدة يقترح فيها القيام بتقسيم جديد لفلسطين الانتدابية إلى دولتين، يتم فيها تبادل سكان وأراضي من أجل جعل دولتي إسرائيل وفلسطين "متجانستين ديموغرافيا"، إحداهما لليهود والثانية للعرب، ويعتبر ليبرمان أن المواطنين العرب الذين باتوا يشكلون 23 بالمائة (يشمل سكان القدس وفقا لحساباته) من مجمل سكان إسرائيل، بعد أن كانوا 12 بالمائة عام 1967، وسيؤّدون إلى انهيار إسرائيل بعد عقد أو اثنين، والحل برأي ليبرمان أن تبدي إسرائيل استعداداً لتسديد

الثمن المطلوب للتخلص من الخطر، بواسطة التخلي عن أراض واسعة من مناطق 48، بما في ذلك إخلاء مجمعات سكانية يهودية في وادي عارة، تمهيدا لتوفير حل مناسب يقوم على تعديل الحدود على شاكلة قبرص، كما قال ليبرمان: "نحن هنا وهم هناك"، وإعادة المثلث ومجمعات سكانية في الجليل للسيادة الفلسطينية، في المقابل اقترح القيام بضم الكتل الاستيطانية الكبيرة في الضفة إلى منطقة سيادتها" (عواودة، 2004).

ويشمل برنامج ليبرمان أيضاً مشروع يدعى "قانون المواطنة الجديد"، وبموجبه يُلزم كل مواطن في إسرائيل بأن يؤدي يمين القسم بالولاء لها ولأمنها وقيمها ورموزها ونشيدها القومي، إضافة إلى إلزامه بالخدمة العسكرية أو المدنية في مؤسسات بلدية وتربوية وصحية في الناصرة والوسط العربي، وكل من لا يَلتزم بذلك يفقد مواطنته، واقترح البرنامج بأن تُسلب مواطنة كل من يعارض هذا الإجراء، وليبقى ساكنا ولكن بدون حق الترشيح أو التصويت (عواودة، 2004)، وتناقلت الوسائل الإعلامية في نوفمبر 2007 تصريح ليبرمان في الإعراب عن موافقته لتسليم السلطة الفلسطينية مناطق في القدس الشرقية، وهذا تطور في موقفه ولكن دوافعه ديمغرافية وأمنية صرفة.

حذر بعض الإسرائيليين من تهجير الفلسطينيين خشية من رد الفعل، فكتب حجاي أشر في صحيفة دافار17 يوليو 1987" إن طرد الفلسطينيين جزئيا أو كلياً لن يحقق نهاية لأي شيء، على العكس من ذلك سوف يكون هذا بداية حرب ثأرية يشنها العالم العربي والإسلامي بأسره على إسرائيل طوال أجيال مقبلة" (مصالحة، 1997).

وفي هذا السياق الملبد بالتطرف والعنصرية، فقد ظهرت دعوات ناقدة للعنصرية والصهيونية، كتيار "ما بعد الصهيونية" وغيره، فقد صرّح أبراهام بورغ رئيس الكنيست ورئيس الوكالة اليهودية سابقاً: لو أرادت إسرائيل أن تحافظ على ما تبقى لديها من ديمقراطية، فعليها أن تنسحب لحدود 1967، أو منح 3.5 مليون فلسطيني المواطنة الكاملة، وهذا سيحكم على دولة إسرائيل بالنهاية الافتراضية، وقارن بورغ في كتابه "للانتصار على هتلر"، بين إسرائيل وألمانيا في ظل النازية، وقال عن الشعارات العنصرية: "يبدو لي أننا لا نقوم باقتلاع هذه المظاهر كما يجب، أسمع الأصوات التي تصدر في سديروت: سنهدم الحي! وسنهدم المدينة! سنبيد ونقتل ونطرد! وهناك حديث عن ترانسفير في الحكومة، لقد تجاوزنا الكثير من الخطوط الحمراء في السنوات الأخيرة، وعندها تسأل نفسك ما هي الخطوط الحمراء القادمة التي سنتجاوزها؟" (بورغ، 2007)، وتحدث أبراهام بورغ عما سمعه في الكنيست:" سمعت مؤيدي السلام

يقولون أنهم يرغبون بالسلام لأنهم يكرهون العرب، ولا يستطيعون رؤيتهم أو تحملهم، سمعت تصريحات كهانية من اليمين، الكهانية موجودة في الكنيست، لقد تم شطبها كحزب، ولكنها ممثلة بعشرة بالمائة وربما 20% من الكنيست، هذه أمور ليست بسيطة" مع تأكيده بأن هذه العنصرية موجودة حتى لدى اليسار الصهيوني (بورغ، 2007).

الترانسفير في مؤتمرات هرتسيليا:

تقلص عمل مؤسسات الحركة الصهيونية تدريجيا بعد قيام إسرائيل، وتولت الوزارات المختلفة أدوارها، وتولى قيادة هذه الحركة شخصيات من الصف الثاني، إذ ترأس الوكالة اليهودية في حينه رئيس بلدية مدينة الخضيرة السابق زئيف بيليسكي، ولكن ظلت مؤتمرات الحركة دورية تعقد وتناقش فيه أهم القضايا التي تهم اليهود، وخاصة هجرة اليهود إلى فلسطين واستيعابهم، وكانت قراراته تحترم وتنفذ وتحصل على الدعم الضروري، وبرزت الحاجة الصهيونية لمراكز علمية تقوم بدراسات جدية، وتخرج بتوصيات هامة قابلة للتحقيق، فكان دور مراكز هرتسيليا وقيسارية وغيرها، فمركز هرتسيليا للدراسات متعددة المجالات" أسِّس في التسعينات، وارتبط اسمه بالمدينة الساحلية، وأشرف على تأسيسه كبار رجال المخابرات والسياسة والاقتصاد، يشارك فيه كبار قادة ومفكري الصهيونية، إلى حد أنه قيل: من لم يشارك في هذا المؤتمر فإنه على ما يبدو ليس مهماً.

يتم في هذا المؤتمر القيام بدراسات وندوات ويخرج بتوصيات تركز على "تفحص ميزان المناعة والأمن القومي لدولة إسرائيل"، ويقدم الاستشارة لوضع سياسات الدولة، وهناك من يرى بحقّ في مؤتمر هرتسيليا بمثابة التئام للعقل الجماعي الاستراتيجي المفكر لإسرائيل، وقد عقد سبع مؤتمرات ما بين 2000-2007، ويستطيع من يتابع هذه المؤتمرات أن يفهم التفكير الصهيوني، وحال ومستقبل الوضع السياسي والأمني، وحتى الاقتصادي والتعليمي وغيره، وأن يَتعرّف على التوجهات الإسرائيلية، وأن يلتمس الهواجس الصهيونية لاسيما مما تسميه بـ "الخطر الديمغرافي" والمقصود بذلك بالطبع الوجود الفلسطيني على أرض فلسطين.

جاء في مؤتمر هرتسيليا الأول عام 2000، "توصية لتبادل الأراضي بين الكتل الاستيطانية والكتل السكانية المحاذية للخط الأخضر، وتوزيع السكان اليهود في الدولة في مناطق مستعصية من الناحية الديمغرافية" (سلطاني،2003) ويُقصد هنا الجليل ومرج ابن عامر والنقب، ومن التوصيات أيضاً "منح المواطنين العرب في إسرائيل حرية الاختيار بين المواطنة الكاملة في إسرائيل، وبين المواطنة في الدولة

الفلسطينية" (سلطاني،2003)، وقد طُرح هذا الموضوع بصورة مفصلة في مؤتمر هرتسيليا الثاني الذي شارك فيه سيرجيو ديله فارغولا ، وأرنون سوفير، وركّز المؤتمر على كيفية حث كل اليهود على الهجرة إلى إسرائيل، والبحث في كيفية التخلص من الخطر الديمغرافي العربي على إسرائيل، فحسب الدراسات فإن عدد الفلسطينيين في إسرائيل سيفوق عدد اليهود في عام 2025، وهذا خطر يجب منعه لأنه يؤثر على يهودية دولة إسرائيل، و"أصبح التهجير هو الخيار الرسمي والأخلاقي بتوصية من مؤتمر هرتسيليا،... لقد ظهر هذا كاقتراح خطة عمل في وثائق قدمها وزراء كبار من حزب العمل إلى حكومتهم، وهو يحظى علنا بتأييد من أساتذة جامعات ومعلقين في وسائل الإعلام وقلة من الناس يجرؤن على إدانته" (بابيه،2005).

بينما طُرح في المؤتمر الثاني ما سُمي "بوثيقة هرتسيليا"، وهو الحل المقترح للخطر الديمغرافي ويتلخص في حلّين: ترحيل بعض الفلسطينيين، أو تبادل الأراضي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

بل أن أرئيل شارون كان قد طرح خطته السياسية الداعية لفك الارتباط في مؤتمر هرتسيليا، كما أن أفيغدور ليبرمان كان قد طرح خطة تبادل الأراضي، والفصل بين السكان في مؤتمر هرتسيليا لعام 2004 ، وهو من يرى أن مشكلة العرب الفلسطينيين في إسرائيل كأحد أخطر المشاكل التي تواجهها الدولة، بل اعتبرها أشد خطورة من مشكلة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، تبدو له هذه المشكلة وكأنها قنبلة موقوتة، مستندا إلى بيانات ديمغرافية (المشهد الإسرائيلي، 2005، 5 يناير).

كما طرح الجنرال غئيورا آيلاند في مؤتمر هرتسيليا الخامس رؤيته السياسية للتسوية النهائية، واقترح فيها تبادل الأراضي إقليميا، منه ما بين إسرائيل والأردن لإعادة الجولان لسوريا، وبين مصر وإسرائيل لزيادة مساحة قطاع غزة بمساحة 600 كيلو متر مربع ليصبح 963 كم مربعاً تُحل فيه المشكلة السكانية حيث تنخفض نسبة الكثافة السكانية من 1200 نسمة في الكم المربع إلى نحو 400 فقط، واستعادة 89% من مساحة الضفة (موقع مؤتمر هرتسيليا، 2005).

وهذا ايهود أولمرت يطرح في مؤتمر هرتسيليا السادس عندما كان يومها رئيساً للوزراء بالوكالة بعد إصابة شارون بالجلطة، بأنه لدى إسرائيل الاستعداد للانسحاب أحادي الجانب من مناطق في الضفة وما سمي (התכנסות) هتكنسوت (خطة الانطواء)، ومعلناً موافقة إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية، وداعياً

الفلسطينيين إلى التخلي عن جزء من طموحاتهم الوطنية، قاصدا هنا أهمها وهو التنازل عن حق عودة اللاجئين.

أما مؤتمر هرتسيليا السابع فقد ركز على نتائج الحرب في لبنان في العام 2006 وقضايا أخرى.

من خلال متابعة مؤتمرات هرتسيليا، نلاحظ أن الصهاينة يجاهرون بما يعتبرونه "خطرا ديمغرافيا"، أو "قنبلة موقوتة"، أو غير ذلك من الألفاظ التي تنبيء عن حالة الهلع والخوف من الوجود الفلسطيني واعتباره مشكلة بحاجة إلى حل، ذلك الحل الذي تبدون خياراته صريحة في أعمال التهجير والابعاد القسري وشبه القسري.

مقترحات رسمية للتهجير:

قدمت شخصيات حكومية ورسمية العديد من المقترحات التي تحمل في طياتها دعوة إلى تهجير الفلسطينيين، صدرت منذ العام 1987، وفي هذا السياق تقدمت حكومة إسحاق شامير المكونة من ائتلافي حزبي الليكود والعمل تقدمت بما يسمى "مبادرة السلام الإسرائيلية"، وذلك بتاريخ 14 مايو 1989 وهي صياغة جديدة لاتفاقيات كامب ديفيد، وفي الخطوات اللاحقة استخدمتها إسرائيل كأساس لمؤتمر مدريد، وتستند هذه المبادرة على مبدأ "السلام مقابل السلام"، أما عن اللاجئين فقصرت الحل على تحسين أوضاعهم الإنسانية، وإعادة تأهيلهم من خلال جهود دولية، وأبدت إسرائيل استعدادها للمشاركة في هذه المساعي، وقد حازت هذه المبادرة على إجماع الحكومة الإسرائيلية في حينه.

كما تقدم أرئيل شارون وزير التجارة والصناعة في16 مارس 1988 حسب ما جاء في صحيفة جيروزاليم بوست بنفي كل مشاغب يرفع يده في وجه أي جندي إسرائيلي" (آرنسون،1990)، في حين وصف بنيامين نتنياهو فلسطينيّ الداخل بأنهم "تهديد ديمقراطي داخلي، نحن دولة يهودية وإذا ظلت وتيرة تكاثرهم أكبر من تلك التي عندنا، ففي مرحلة ما سيتغير التوازن،...، ليس هناك من سبب أو مانع ألا نتقدم في المسار الطبيعي للتطور الاجتماعي الاقتصادي، بطريقة تحد من مستوى التكاثر عندهم" (معاريف 6سبتمبر 2000 كما ورد في سلطاني،2003)، ولعله يقصد هنا طرق الحد من النسل على الطريقة الصهيونية، أو الترحيل، وتحدث عن التبادل السكاني وقال: " كل منا يريد التبادل السكاني بالاتفاق، ولكن السؤال إذا كان ذلك عملياً، لا أعتقد أن هذا الأمر قابل للتنفيذ على المدى المنظور"

(سلطاني،2003)، وطالما أن خيار "**التبادل السكاني**" لن يتم بالاتفاق، وهو ما لا يبقى إلى خيارا واحدا ألا وهو تنفيذ ذلك بالقوة كلما لزم الأمر.

كما شهد أيار 2003 تقدم اليمنيي بيني ايالون بمقترحات أسماها "الخطة الإقليمية للسلام"، زعم فيها بأن هناك فرصة تاريخية لحل إقليمي للصراع، وأنها "الطريق الصحيح للسلام"، فيها يفصل نهر الأردن بين دولة قومية يهودية (**غربا**)، ودولة قومية فلسطينية (**شرقا**)، يكون السكان العرب في مناطق "يهودا **السامرة**" وغزة مواطنين في الدولة الفلسطينية التي عاصمتها عمان، على أن يتأتّى ذلك بعد قيام إسرائيل بتدمير البنية التحتية للإرهاب الفلسطيني بوسائل عسكرية وسياسية، ويتم جمع كل قطع الأسلحة، ويُمنع التحريض، وتُحل جميع مخيمات اللاجئين، ويَتم طرد الإرهابيين ومساعديهم المباشرين، وتُخصص إسرائيل والولايات المتحدة والمجتمع الدولي موارد لإكمال عملية تبادل السكان التي بدأت في 1948، وتأهيل كامل للاجئين الفلسطينيين مع استيعابهم وتوطينهم في بلدان مختلفة (الخطة الإقليمية للسلام، أيار 2003)، ومن المعروف عن أيالون عنصريته وفظاظته، فعندما التقى أيالون كوزير للسياحة في شباط 2004 **بمجموعة من** المبشرين الأمريكيين دعاهم إلى تنصير المسلمين فقال: "آتوا بالنور لكل المسلمين القتلة الذين نسوا أن القتل ممنوع، وحَوِّلوهم إلى مسيحيين مؤمنين، والي أُناس طيبين، وفي الوقت نفسه حذرهم من محاولة إقناع اليهود بالتنصر" (**سلطاني**، 2004)، لأن اليهود على حد زعمهم (أور لغوييم) אור לגויים نور للأغيار.

ونُقِل عن وزير الجيش الحالي إيهود باراك قوله:لا يُمكن أن نسمح حتى للاجئ واحد بالعودة على أساس حق العودة، ولا نستطيع قبول المسئولية التاريخية عن هذه المشكلة، وأعلن بأنه يفكر في نجاح المفاوضات مع الأجيال القادمة، وأن الفلسطينيين غير مستعدين من الناحية التاريخية للموافقة على حل وسط إلا بعد ثمانين عاما من قيام إسرائيل، فكبار الفلسطينيين سيموتون، والصغار سينسون، وسيكون ارتباطهم بالأرض على حد زعمه اقل من آبائهم، وأعرب في يونيو2002 عن تأييده نقل مناطق مأهولة **بالسكان العرب مثل أم الفحم والمثلث في إطار تبادل أراضي مستقبلي، وأضاف**: ولكن ذلك لن يحدث إلا باتفاق، ولا انصح الناطقين باسم الحكومة بالكلام عن هذا الموضوع علانية، لكن هذا النقل له أهمية ديمغرافية وليس مستبعدا" (**سلطاني**، 2003).

كانت خطة فك الارتباط (תוכנית ההתנתקות) بمثابة خطوة تقدم بها ارئيل شارون لفصل القطاع عن إسرائيل بسبب الأعباء الأمنية، ونقل عنه قوله أمام الوكالة الصهيونية" كان لدينا حلم لإقامة دولة يهودية في كل أرض إسرائيل، ولكن مع الأسف لا توجد لدينا قدرة على تحقيق ذلك كله، ولكن لدينا قدرة على تحقيق أجزاء كبيرة وهامة منه، ولهذا فإني قررت المبادرة بخطة فك الارتباط، والانسحاب من غزة، لنركز جُل أهدافنا وجهودنا على النقب والجليل والقدس، والكتل الاستيطانية والمناطق الأمنية" (موقع رئيس الوزراء، 2005)، وسيُمكنهم أيضاً من التفرغ لإكمال بناء الجدار العنصري، فالانفصال والجدار سيفرضان واقعاً جديداً، وكسب المزيد من الأرض، وقال غازيت عنها: "سيقف في صُلب هذه السياسة الفهم بأن تسوية دائمة ليست ممكنة إلا بانفصال الشعبين، وتقليص إسرائيل إلى منطقة تضم أقل ما يمكن من الفلسطينيين، مع اقتراح خطوط ومسارات مناطق متصلة تتيح لهم إمكانية إقامة دولة قابلة للحياة" (غازيت، 2005).

بينما كان تعديل "قانون الجنسية الإسرائيلي" بأمر وزير الداخلية ايلي ايشاي في حينه، وإقراره في 2002/5/15 بالإجماع، فقد تم فيه تقييد عدد الحاصلين على الجنسية والإقامة، وهذا القانون فيه مس بصورة قاسية بحياة الآلاف من الأزواج والزوجات وأطفالهم. فيما اعتبره أعضاء الكنيست العرب أنه قرار عنصري، وغير إنساني، فوصفه النائب محمد بركة بأنه" قانون غير ديمقراطي وغير دستوري في جوهره، وأنه قانون عنصري وعنيف، يعتلي رَكب هستيريا الأمن، ويستغلها بشكل ساخر لجلب التعاسة والدمار لآلاف العائلات" (سلطاني، 2004)، ورد عليهم الوزير داني نفيه: لا يدور الحديث هنا عن مجرد موضوع بريء، وإنما هي محاولة لتطبيق حق العودة" (سلطاني،2003) يقصد بذلك أن الفلسطينيين يحققون مفهوم العودة إلى فلسطين عام 1948 عن طريق أرحام الأمهات الفلسطينيات، حيث معدل الولادات عالية نسبيا مقارنة باليهود. يتضح من حديث نافيه الدوافع الحقيقية لمثل هذه القوانين، التي تشكل الأساس القانوني والتشريعي لتهجير وإبعاد الفلسطينين بطرق تبدو "قانونية"، لكنها تأسست على أسس عنصرية معادية.

الترانسفير في سياسات الحكومات الإسرائيلية 1987- 2007

بنت الحكومات الإسرائيلية إستراتيجيتها بعيدة المدى على تحقيق أهدافها في تثبيت كيانها، ثم التوسع تدريجياً من خلال الهجرة والاستيطان، وطرد أكبر عدد ممكن من السكان الفلسطينين على قاعدة "كثير من الأرض، قليل من السكان"، وهي سياسة متدحرجة لا تقف عن حد

حرصت معظم الحكومات الإسرائيلية في برامجها السياسية منذ 1948 على الحفاظ على الطابع اليهودي لإسرائيل، بتقليص عدد السكان العرب، وتتنافس على تشجيع هجرة اليهود إلى إسرائيل واستيعابهم فيها، فجاء في البند السادس من خطوط الحكومة 29 برئاسة أريئل شارون أن الحكومة ستعمل بالتنسيق مع الوكالة اليهودية على ضمان الطابع اليهودي الصهيوني والديمقراطي لإسرائيل (الخطوط العريضة للحكومة الإسرائيلية 29، 2001)، وعند قراءة برنامج الحكومة المكونة من حزبي "كاديما" و"العمل" في العام 2006 بزعامة شارون وهي الحكومة 31 نجد أن "الحكومة تتطلع لرسم حدود دائمة لدولة إسرائيل كدولة يهودية بأغلبية يهودية"، وجاء في البند 40 أن "الحكومة تنظر إلى الهجرة لإسرائيل بأنه جوهر المشروع الصهيوني، ومواصلة الهجرة هو عنصر هام في ازدهار الاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي وخلق جوهر الأمن القومي". (الخطوط العريضة للحكومة31، 2006) و لا يغيب عن النظر أهمية هذه الموقف في التأسيس لسياسات التهجير والإبعاد التي اعتمدتها سلطات الاحتلال لتنفيذ هذه المخططات.

الاتفاقيات السياسية ومبدأ الترانسفير :

يُلاحظ أن المشاريع المهمة للسلام الصهيوني تقوم على فلسفة السلام القائم على فرض الأمر الواقع بالقوة، والاعتماد على ضعف الخصم، وعجز الموقف العربي وتفرقه، وتهدف جميع هذه المشاريع إلى الحفاظ على التفوق المادي والمعنوي، وكما قيل فان العاقل من اتعظ بغيره، ويمكن الاستفادة من تجارب الآخرين، فقيل" ابسط الدروس من التجربة الدبلوماسية الفيتنامية في اعتقادي، أن قوة النطق وبلاغة الكلمة، وحذاقة المفاوض وبراءة المخرج من خلفه، على أهميتها، لا تستطيع أن تُغير على مائدة المفاوضات ما لم يستطعه أو يتمكنه ذلك المفاوض على الأرض" (فياض، 1992)، أي أن القوة في الميدان هي التي تفرض الحقائق على الأرض وفي المفاوضات.

أكّد مناحيم بيغن أول الموقعين على اتفاقيات السلام هذا النهج، وذلك في خطابه لإذاعة الجيش الإسرائيلي في 15 مايو 1948 بقوله: "لا يمكن أن نشتري السلام من أعدائنا بالمصالحة، هناك نوعاً واحداً من السلام يمكن أن يشترى انه سلام المقبرة" (بيغن، 1978)، وأضاف" ها أنتم ترون الآن أن كلمات محاربي الأرغون لم تكن عبثاً بأن الأسلحة العبرية هي التي ستحدد حدود الدولة العبرية، هكذا كان الحال في هذه المعركة" (بيغن، 1978)، نلحظ من هذه التعبئة الاعتماد على القوة والسلاح، ووجدت هذه الأفكار الصهيونية دعماً عالمياً، فقد جاءت المشاريع الدولية التي تدعو العرب إلى التنازل عن حقوقهم

لاسيما حق عودة اللاجئين مما يكرس الترانسفير، فهذا ريتشارد نيكسون يقول: "على الفلسطينيين أن يقبلوا أن اللاجئين (الفلسطينيين) لن يعودوا إلى بيوتهم في ما هو الآن دولة إسرائيل...وتعويض الفلسطينيين الذين فقدوا بيوتهم في إسرائيل" (نيكسون، 1992)، ودعا العرب إلى التكفل بحل مسألة اللاجئين باستيعابهم في بلدانهم، كذلك الإنفاق على تمويل توطينهم، وترك فلسطين خالصة لإسرائيل، واقتصرت المبادرات التي قدمت لحل مسألة اللاجئين على تحسين أوضاعهم الإنسانية فقط.

اتفق الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي في اتفاقية أوسلو 1993 على أن تناقش قضايا الحل الدائم بما فيها قضية اللاجئين بعد ثلاث سنوات من البدء بتطبيق الاتفاق، والتي لم تتم مناقشتها إلا في مفاوضات طابا في العام 2001 ولم يتم الاتفاق على الحل، وبذلك تم تجاهل لب المشكلة، ونقل عن أوري سافير من الخارجية الإسرائيلية، وأحد مهندسي أوسلو أن معالجة القضايا بدأ من الأسهل ثم الأصعب، وتم تأجيل القضايا الهامة ومنها اللاجئين إلى الحل النهائي.

وهذا ينطوي على مخاطر عدم موافقة إسرائيل على حق العودة، والمماطلة في منح الحقوق الفلسطينية التي تنكرت لها منذ البداية، وسعت إلى طمسها وتغييبها، وفي حال وضع المسألة على الطاولة، تم تأجيلها مع قضايا أخرى لما سمي بـ "المرحلة النهائية"، وفي الوقت الذي خسر فيه الطرف الفلسطيني الكثير من أوراق الضغط، تمكنت إسرائيل من فرض شروطها، وانفتحت على العالم العربي وغيره، وأقامت علاقات مع دوله كانت مقاطعة لها، وقد ساعدها في ذلك الوضع الاقليمي والدولي في حينه، خاصة نتائج حرب الخليج، والتفسخ العربي، وتراجع قوة منظمة التحرير الفلسطينية، وعجزها المالي الذي سبق أوسلو، اجتماع هذه الظروف وغيرها دفع يوئيل زينجر مبعوث إسحاق رابين للمفاوضات للقول حسب ما قاله أوري سافير في كتابه "المسيرة خفايا أوسلو من الألف إلى الياء" "أن يوئيل زينجر قال لشمعون بيرس في "فيينا" بعد عودته من المفاوضات السرية مع الفلسطينيين في أوسلو: إذا لم نتوصل إلى الاتفاق مع هؤلاء الأشخاص سنكون حميراً" (سافير،1995).

ساهمت اتفاقية أوسلو في إحداث تراجعات هامة على صعيد الأرض واللاجئين، مع تحقيق بعض الانجازات على صعيد العودة الجزئية والمشروطة لآلآف العائدين، فكما جاء على لسان المفاوض الفلسطيني نبيل شعث في المؤتمر الدولي حول اللاجئين المنعقد في جامعة القدس في أبو ديس بتاريخ

2006/11/26 أن عدد العائدين بعد اتفاقية أوسلو يقدر ب 270 ألفا جاءوا في إطار عودة القيادة والقوات العسكرية وفي إطار جمع للشمل (السنتريسي،2006).

أما وثيقة "بيلين أبو مازن" الصادرة في1نوفمبر 1993، وهي تفاهم بين محمود عباس الرئيس الفلسطيني الحالي، ويوسي بيلين من حزب ميرتس اليساري، ولم تتبنَ الوثيقة أية حكومة إسرائيلية أو فلسطينية، والتي تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح على مساحة 90%من مساحة الضفة، وعاصمتها أبو ديس (وهي جزء من القدس المحتلة)، ووضع علم فلسطيني على أسوار الحرم القدسي، وتظل القدس موحدة، وتسلم إسرائيل للسلطة منطقة "حالوتسا" في النقب، مقابل ضم إسرائيل 10% من مساحة الضفة" (موقع الكنيست،2007)، و" توصلا إلى 5 خيارات بشأن اللاجئين الفلسطينيين وهي إما التوطين في مكان إقامة كل لاجئ والحصول على جنسية تلك الدولة، أو إستيعابه في الدولة الفلسطينية، أو للسكن في حالوتسا، أو الهجرة لدول خارج المنطقة(كندا أو سواها)، وأخيراً العودة إلى إسرائيل" (إلدار، ع.،(2001، 31 مايو) كما ورد في بدر، ايلول 2003)،وأضاف إلدار أن الخيارات ستصمم من أجل توجيه اللاجئين إلى الخيارات الأربعة الأولى.

وفي مفاوضات طابا التي عقدت في كانون ثاني2001، اقترح الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني كأساس، أن يوافقا على أن حلاً عادلاً لمشكلة اللاجئين طبقاً لقرار مجلس الأمن 242 ينبغي أن يفضي إلى تنفيذ القرار 194 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان الموقف الإسرائيلي حسب ما ذكره رئيس الوزراء ايهود باراك بأن إسرائيل لن تسمح أبداً بحق عودة اللاجئين لدولة إسرائيل، و" أدّت عملية انهيار المفاوضات السياسية (2001-2002) إلى تدهور وضعية اللاجئين الفلسطينيين في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها" (الأستاذ، 2007،غير منشور).

أما "وثيقة جنيف"، فهي وثيقة صاغها فريق رسمي فلسطيني قاده ياسر عبد ربه، وفريق إسرائيلي قاده عضو الكنيست يوسي بيلين، وأهم ما أكدته هذه المبادرة هو أن:

- منطق السلام يتطلب الحل الوسط، والحل الدائم الوحيد هو مبدأ الدولتين الذي يقوم على أساس قراري [242] و[338].

- الاعتراف بحق الشعب اليهودي بدولة، وبحق الشعب الفلسطيني بدولة.

ـ وتكون حكومة إسرائيل مسئولة عن إعادة توطين مستوطنين يسكنون في الأراضي الفلسطينية السيادية في إسرائيل، وتنتهي إعادة التوطين وفقاً لجدول زمني متفق عليه، لحكومة فلسطين تكون الملكية المتفردة (وثيقة جنيف، 2007).

أعلن الفلسطينيون رفضهم لهذه الوثيقة لما رأوا فيها من تنازل، وقد عبر عن ذلك د.**سلمان أبوستة الذي كتب**: "إن خطة البحر الميت التي صاغها يوسي بيلين ووقعها ياسر عبد ربه تقترح الخطة عرض 5 خيارات على اللاجئين: الأول هو العودة إلي الوطن بشروط عديدة تؤدي في أحسن الأحوال إلى عودة ما لا يزيد عن 0.5% من اللاجئين، من خلال إعادة إحياء برنامج "**لم الشمل**"، أما الخيارات الأربعة الأخرى فهي عناوين مختلفة لتوطين اللاجئ في أحد المنافي التي يختارها أو التي يرحلونه إليها، وهذا هو أوضح صورة لممارسة التطهير العرقي التي يعاقب عليها القانون الدولي، على شكل برنامج سياسي متفق عليه" (**أبوستة**،2007).

وفي أيلول 2002، تم طرح تفاهم نسيبة وأيالون، وهو تفاهم بين كلٍ من د. سري نسيبة رئيس جامعة القدس، وعامى أيالون الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلي، واتفق الاثنان على قيام دولتين لشعبين تكون فيه فلسطين هي الدولة الوحيدة للشعب الفلسطيني، وإسرائيل هي الدولة الوحيدة للشعب اليهودي، واتفقا على الاعتراف بمعاناة وأزمة اللاجئين، وأن تبادر الأسرة الدولية وإسرائيل والدولة الفلسطينية بالتبرع بالأموال لصندوق دولي لتعويض اللاجئين الراغبين في البقاء في أماكن تواجدهم، أو **أولئك** الذين يرغبون في الهجرة إلى بلد ثالث، ومع تطبيق هذه المبادئ سيتم وضع حد لمطالب الطرفين، وبهذا ينتهي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. (موقع الكنيست، 2007).

وتبدو أخطار هذا الاتفاق من خلال حرمان الفلسطينيين العرب من التواجد في أراضي توصف يهودية، ومن **ثم مقدمة لطرد** العرب الفلسطينيين في عام 1948، والحاقهم بالدولة الفلسطينية، وهذا المخطط يهدف إلى طرد العرب من جهة من ديارهم، وفي نفس الوقت يحقق تبادل أراضي وهو ما تسعى إليه إسرائيل لتحسن شروط بقائها وتتجاوز مشكلات جيوسياسية بالنسبة لها. لكن هذا الاقتراح ووجه بمعارضة شديدة لأنه يمنح الشرعية لإسرائيل، ويدعو إلى التطهير العرقي للعرب، كما وأنه يسقط حق الأجيال القادمة في العودة إلى ديارهم التي أخرجوا منها (**أبوستة**، 2007).

وقد عبر شلومو بن عامي وزير الخارجية السابق من نجاح خطط من هذا النوع بقوله:"إن إخلاء كافة المستوطنين من الأراضي المحتلة 1967 مقابل تخلي الفلسطينيين عن حق العودة، اقتراح لا يزال بعيداً عن أن يصبح شعبيا، فالفلسطينيون لن يتخلوا عن حق العودة من حيث المبدأ، وإسرائيل لا تستطيع إجلاء ربع مليون مستوطن" (بن عامي، 2004)، بالإضافة إلى الافتقار إلى شخصية كاريزمية مثل أرئيل شارون، الذي نفذ خطة فك الارتباط.

أما "خارطة الطريق 2003" وما تلاها من مبادرات أمريكية فقد ركزت على الأمور الأمنية في الأغلب، وتحفظت إسرائيل على بنود الخارطة، وأبرز هذه التحفظات ذات العلاقة بالدراسة، هي هي رغبة إسرائيل في تنازل الفلسطينيين النهائي عن حق العودة، ووقف الانتفاضة، وقد أجّلت المفاوضات بشأن مسألة اللاجئين إلى المرحلة الثانية من خطة خارطة الطريق، وجاء فيها" إحياء المفاوضات متعددة الأطراف وحول المواضيع الإقليمية (المياه، البيئة، التطوير الاقتصادي، اللاجئين، مسائل الحد من التسلح)" (مركز التخطيط، يناير- يونيو 2003)، وكان من المزمع تنفيذ ذلك في حزيران 2003 إلى كانون الأول 2003، على أن يكون الحل النهائي عادلاً وشاملاً ومتفقاً عليه، وأن يكون الحل واقعياً، ولم يأت في الخارطة أي ذكر لقرار الأمم المتحدة رقم 194، وجاء في رسالة من الرئيس بوش لشارون أن" الولايات المتحدة تدعم وجهة النظر في أن مشكلة اللاجئين يجب أن تحل داخل حدود الدولة الفلسطينية الجديدة، وليس داخل إسرائيل" (ستالوف، 15ابريل 2004)، وظل التذرع الإسرائيلي الدائم بعدم تلبية الجانب الفلسطيني التزاماته، وأن الرئيس عرفات غير ذي صلة مما عرقل تطبيق الخارطة في حينه، وما يزال.

خلاصة:

يتضح لنا من خلال الورقة المقدمة وما تضمنته من أفكار ومشاريع إسرائيلية في الفترة ما بين عامي 1987 -2007، ما يلي:

- ترسخ مفهوم الترانسفير لدى قادة الفكر الصهيوني وفي اللجان والمؤتمرات الرسمية بحثاً عن سبل للتخلص مما اعتبر تحديا ديمغرافيا، بهدف تحقيق ما يسمى "يهودية الدولة"، وخاصة في ظل صعود اليمين الديني والقومي في إسرائيل، وفي ظل ما عرف بـ "الضمانات الأمريكية"، والدعم الأمريكي والغربي.

- تقوم المشاريع السياسية الصهيونية على فلسفة السلام المفروض بالقوة، والاعتماد على ضعف الطرف الآخر، وتهدف إلى الحفاظ على التفوق المادي والمعنوي، والاقتصار على تحسين أوضاع اللاجئين الإنسانية لا عودتهم.

- أدّت الغطرسة الصهيونية، وتأجيل حل قضية اللاجئين إلى فرض حقائق على الأرض، والى المزيد من التنازلات الفلسطينية والعربية، وبروز مبادرات وصفت بأنها تفريط بالحق الفلسطيني في العودة والدولة، تستلزم الوقوف أمامها وصدها وفضح مروجيها ومحاكمتهم.

- برز مفهوم الترانسفير جلياً في الممارسات الصهيونية، وذلك في المشاريع والإجراءات التي نفذتها حكومات إسرائيلية متعاقبة للتخلص مما اعتبر تحديا ديموغرافيا، كسياسة الإبعاد كما هو الحال مع مبعدي مرج الزهور وكنيسة المهد وإبعاد السجناء، واتباع سياسات استيطانية عنصرية تهدف إلى طرد السكان والسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية.

- بوصول عملية التسوية السلمية إلى طريق مسدود، وفي ظل إنشغال العرب بثوراتهم وأجنداتهم الداخلية، وفي ظل صمت وإنشغال دولي عما يمكن أن يحدث في المنطقة فإن السياسات الإسرائيلية العنصرية والغاشمة سوف تتواصل في فرض مزيد من السيطرة على الفلسطينيين وأراضيهم ومقدراتهم وهو ما سيدفع حتما جماهير شعبنا وقواه الحية لمواجهة هذه السياسية الغاشمة بمزيد من الصمود والثورة، الأمر الذي يؤذن

بإقدام سلطات الاحتلال إلى استخدام القوة الباطشة في قمع حركة شعبنا بما فيها الاستمرار في سياسة الإبعاد والنفي والتهجير كأحد الأدوات الرئيسية لفرض مخططاتها الغاشمة والاستعمارية، لتحقيق السيطرة السياسية الكاملة على الأرض.

مراجع الدراسة:

- إلدار، ع.، زرطال، ع. (2006): أسياد البلاد المستوطنين ودولة إسرائيل 1967 – 2004، ترجمة عليان الهندي، جمعية الدراسات العربية، القدس.
- أمطانس،ش.(2004- أ): "אבטלה והדרה המיעוט הערבי בשוקי העבודה בישראל" بطالة وإقصاء الأقلية العربية في أسواق العمل في إسرائيل، ترجمة الباحث، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية "مدى الكرمل"، حيفا.
- بن عامي،ش.(2004): "جبهة بلا دعم", عرض ومناقشة توفيق أبو بكر، البيان الإماراتية، أبو ظبي، ص ص3- 32.
- بيغن، م.(1978): التمرد قصة الأرغون، تقديم حسن البدري، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.
- دراوشة، ع. (1997، 30 مايو): بعد رفض شارون تسليم المساجد المهجورة للمسلمين، الأيام ،العدد 514، القدس، ص12.
- روبنشتاين، د.(2001): תולדות "عرفات"، ترجمة الباحث، زمورة بيتان للنشر، اللد.
- سافير، أ.(1998): المسيرة خفايا أوسلو من الألف إلى الياء، ترجمة بدر عقيلي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.
- سافير، أ.(1998): المسيرة خفايا أوسلو من الألف إلى الياء، ترجمة بدر عقيلي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.
- ستالوف، ر. (2004): مراسلات بوش- شارون، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى بيس وتش peace watch ,نشرة رقم 453، واشنطن.
- سلطاني، ن.(2003): مواطنون بلا مواطنة، إسرائيل والأقلية الفلسطينية 2000-2002، تقرير "مدى الكرمل" السنوي للرصد السياسي، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية "مدى الكرمل"، حيفا.
- شعبان، ف. (كانون الأول، 1996): "اللاجئون في المشاريع الإسرائيلية بعد العام 1967"،ع106، صامد، مركز أبحاث م.ت.ف، بيروت. ص ص 199 – 214.

- **عواودة، و.**(2004): حزب إسرائيلي جديد بقيادة أفيغدور ليبرمان يقترح تقسيما جديدا لفلسطين التاريخية، موقع المشهد السياسي، على الرابط:
- فياض، ع.(1992): إستراتيجية التفاوض في التجربة الفيتنامية، مؤسسة عيبال للدراسات، دمشق.
- **محجوب، ع.**(1990): الترانسفير الإبعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية، مقالات عبرية مختارة، الطبعة الأولى، دار البيادر للنشر والتوزيع، القاهرة.
- محي الدين، ص.(1991): **الجذور** والأسباب العربية لهجرة اليهود السوفييت، في: **ندوة عمان** 1991، الهجرة اليهودية والمشروع الصهيوني، المجلس القومي للثقافة العربية، الطبعة الأولى، **عمان. ص ص**56– 77.
- **مصالحة، ن.**(1997): أرض أكثر وعرب أقل، سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق 1949-1996، **مؤسسة ال**دراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت.
- **مصالحة، ن.**(2001): إسرائيل الكبرى والفلسطينيون, سياسة التوسع 1967- 2000، **مؤسسة** الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- موريس، بني.(1993): طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين وثيقة إسرائيلية، ترجمة دار الجليل ، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.
- نيكسون، ر.(1992): "أميركا والفرصة التاريخية، كيف تواجه أميركا الدولة العظمى الوحيدة المتحديات العالمية الراهنة؟"، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، ط 1، مكتبة بيسان، بيروت.

ـ مواقع الانترنت:

http://almash-had.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp

بورغ، ا. (2007) : بورغ في كتابه الجديد: تعريف إسرائيل كدولة يهودية سيكون مفتاح نهايتها، ومن غير الممكن أن تكون ديمقراطية، موقع عرب 48، فلسطين:

http://:www.arabs48.com/display.x

. المشهد الإسرائيلي، (2005): أفيغدور ليبرمان يريد تبادلا سكانيا بدل الانسحاب الكامل، المشهد الإسرائيلي، فلسطين:

http:// almash-had.madarcenter.org/almash-had/viewarticle

ـ خطاب غيئورا أيلاند، "מאום גיורה אילנד"، موقع مؤتمر هرتسيليا، (2005): ترجمة الباحث، على الرابط:

. سلطاني، ن.(2004): إسرائيل والأقلية العربية، تقرير"مدى الكرمل" السنوي للرصد السياسي، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية "مدى الكرمل"، حيفا.

http://www.herzliyaconference.org/_Articles/Article.asp?ArticleID=375&CategoryID=57

أيالون، ب.(أيار 2003): الخطة الإقليمية للسلام، موقع الطريق السليم للسلام، على الرابط:

http://www.therightroadtopeace.com/Arab/DefaultArab.html

ـ الخطوط العريضة للحكومة الإسرائيلية 29، (2001، 6 **مارس**) : "כווי היסוד לממשלת ישראל 29"، موقع الكنيست، **على الرابط**:

http://www.knesset.gov.il

. كيمرلينغ، ب.(2006): لِيَغرُبْ العَرَب عَن وجوهنا، موقع المشهد الإسرائيلي، فلسطين، على الرابط:

(http://almash-had.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp

. الخطوط العريضة للحكومة الإسرائيلية 31، (2006، 28 ابريل): "כווי היסוד לממשלת ישראל" 31، موقع الكنيست، على الرابط:

(http://www.knesset.gov.il/docs/heb/kaveiyesod2006.htm

. السنتريسي، ع.،(2006): حول اللاجئين خفايا المفاوضات، موقع دنيا الوطن، على الرابط: http://www.alwatanvoice.com/arabic/pulpit.php?go=show&id=64594

. موقع الكنيست الإسرائيلي، (2007): ארכיון، الأرشيف، اتفاقيات سلمية، على الموقع:

خطأ! مرجع الارتباط التشعبي غير صالح.,

http://www.knesset.gov.il/docs/heb/kaveiyesod2006.htm,

http://www.knesset.gov.il/lexicon/heb/cindex.htm,

. وثيقة جنيف، (2007): موقع الجزيرة نت، الدوحة، قطر.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8DC6909A-E703-4409-A09C-488B29FB5F59.htm

. أبو ستة، س.(مايو 2007) : التوطين: تكريس التنظيف العرقي، موقع د. سلمان أبو ستة، لندن، على الرابط:

http://www.plands.org/arabic_article/tawteen.htm

. الحلبي،م.(3 **مارس**2004):المسألة الفلسطينية عودة إلى التطهير العرقي، مركز بديل، على الرابط:

http://www.badil.org/arabic-Web/e-library/halabi.htm